

DEC 23

قانون رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٥٣

تجديد الترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بالنقاط
البرقيات الصحافية المتعددة العنوانات المرسله باللاسلكي
من إدارة عموم البريد بلندن برسم وكالة
الصحافة المؤتلفة الأمريكية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٣٦ بالترخيص
الممنوح لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر لتشغيل التلغراف اللاسلكي
الدولي بمصر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المواصلات في تجديد الترخيص لشركة ماركوني
راديو التلغرافية بمصر بالنقاط البرقيات الصحافية متعددة العنوانات المرسله
باللاسلكي من إدارة عموم البريد بلندن برسم وكالة الصحافة المؤتلفة بالقاهرة
بناء على طلب وكالة الصحافة المؤتلفة الأمريكية لمدة سنة واحدة ابتداء من
٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بالشروط المرافقة ، كما يؤذن له في إنهاء هذا الترخيص
طبقاً لتلك الشروط .

مادة ٢ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المواصلات

قائد جناح جمال سالم

قانون رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٥٣

بتحويل بعض موظفي مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال
الضبط القضائي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون لمهندسي المناطق ومفتشي ومعاوني الأملاك ومفتشي
الدريسة المنوط بهم مراقبة الأملاك العقارية العامة أو الخاصة التي تشرف
عليها مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال الضبط القضائي بالنسبة إلى
الجررائم التي تقع على تلك الأملاك .

مادة ٢ - على وزراء المواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير العدل

أحمد حسني

وزير الداخلية

زكريا يحيى الدين بكاشي (أ.ح)

وزير المواصلات

قائد الجناح جمال سالم

عقد اتفاق

بين شركة ماركوفى التلغرافية بمصر يمثلها
مدير الشركة
معب عنها فيما يلي بالشركة
طرف أول ووزير المواصلات
نائباً عن الحكومة المصرية معبر فيما يلي بالوزارة
طرف ثان

من حيث إن مجلس الوزراء سبق أن وافق بجلسته المنعقدة في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ على الترخيص للشركة بأن تلتقط بواسطة أجهزة الاستقبال التي لديها البرقيات الصحافية المتعددة العنوانات المرسله باللاسلكى من إدارة عموم البريد فى لندن برسم وكالة الصحافة المؤتلفة بالقاهرة بناء على طلب وكالة الصحافة المؤتلفة الأمريكية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد إذا اقتضى الأمر على أن تبدأ هذه المدة من ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التاريخ التالى لإلغاء الأمر العسكرى رقم ٥٩٩ ؛

ومن حيث إن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى أول يونيه سنة ١٩٤٧ على الترخيص للطرف الأول باستخدام جهاز "هل شيرير" بالتقاط البرقيات الصحافية متعددة العنوانات المرسله باللاسلكى من إدارة عموم البريد بلندن برسم الصحافة المؤتلفة بالقاهرة ؛

بناء على طلب وكالة الصحافة المؤتلفة الأمريكية وبالتقاط برقيات خاصة بوكالات أخرى على أن يكون الأجر الذى تحصله الشركة بواقع ٤٠ قرشا عن الساعة الواحدة والأتاوة التى تستحق للحكومة بواقع ١٠٪ من الأجر الذى تحصله الشركة أو أن الوقت الفعلى الذى تجرى خلاله عملية الالتقاط يكون حوالى ٤٠٪ من الوقت الكلى فان الأتاوة التى تدفع للحكومة تكون على أساس الوقت الكلى ؛

ومن حيث إن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على خفض الأجر الذى تحصله الشركة عن استخدام أجهزة "هل شيرير" فى التقاط أنباء الوكالات المشار إليها إلى ٣٧ قرشا عن الساعة الواحدة على أن تظل الأتاوة التى تحصلها الحكومة وقدرها أربعة قروش عن الساعة الواحدة كما هى .

ومن حيث إن الترخيص للشركة ظل يحدد من سنة إلى أخرى إلى أن تقدمت بطلب تجديد الترخيص الحالى الذى ينتهى فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ؛

بناء عليه اتفق الطرفان على ما يأتى :

المادة الأولى - يرخص للشركة بأن تلتقط بصفة مؤقتة بواسطة جهاز هل شيرير البرقيات الصحافية متعددة العنوانات المرسله باللاسلكى من إدارة عموم البريد بلندن برسم وكالة الصحافة المؤتلفة الأمريكية لمدة سنة واحدة اعتباراً من ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

المادة الثانية - تحصل الشركة أجراً عن التقاط البرقيات المشار إليها بواسطة جهاز "هل شيرير" بواقع ٣٧ قرشا عن الساعة الواحدة على أن يدفع للحكومة أتاوة قدرها أربعة قروش عن الساعة الواحدة وتدفع هذه الأتاوة على أساس الوقت الكلى كما سبق أن وافق على ذلك مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠

المادة الثالثة - هذا الترخيص خاضع لأحكام وشروط الاتفاقات القائمة بين الحكومة المصرية والشركة ولأحكام القوانين واللوائح المصرية والاتفاقات واللوائح الدولية الحالية والمستقبلية .

المادة الرابعة - للوزارة أن تنهى هذا الترخيص فى أى وقت تشاء على شريطة أن تحظر الشركة قبل ذلك بشهر واحد وذلك بتأب موصى عليه .
(١٩٥٣/٩/٢٨)

قانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى
للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٣ بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - بفتح فى ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ اعتماد إضافى قدره ١٦٢,١٧٥ ج (مائة واثنان وستون ألفاً ومائة وخمسة وسبعون جنياً) لتكاليف مشروع تهيم تقاوى الأرز المنتقاة وذلك زيادة على الاعتماد المخصص لمشروع زيادة الأراضى المنزوعة أرزا عن طريق الآبار الارتوازية مع زيادة تكاليف هذا المشروع بالقدر نفسه .

مادة ٢ - يضاف إلى تقديرات إيرادات مشروعات تنمية الإنتاج القومى مبلغ ١١٧,١٧٥ ج (مائة وسبعة عشر ألفاً ومائة وخمسة وسبعين جنياً) للنظور تحصيله من بيع تقاوى الأرز المنتقاة .

مادة ٣ - يؤخذ الفرق وقدره ٤٥,٠٠٠ ج من موارد ميزانية الإنتاج القومى .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير الزراعة (بالنيابة) وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

حلى بهجت بدوى عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ . ح)